

الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية

د. أحمد مزروع الرازقي*

المقدمة:

تعد أفريقيا من أفقر وأضعف قارات العالم رغم ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها البشرية، ويعزي ضعفها إلى العزلة المفروضة عليها سياسياً واقتصادياً. وإلى ضعف العلاقات الاقتصادية بين دولها، والتي هي نتاج ظروف هيكلية عميقة الجذور وبطيئة التغيير. وإن قيام الاتحاد الأفريقي يجد طموحات أبناء القارة الأفريقية وحلم قادتها التاريخيين في تحقيق الوحدة الأفريقية كطريق وحيد لتقدم هذه القارة وتحقيق أهدافها وطموحاتها. وممن المأمول أن هذا الاتحاد سوف يعمل جاهداً على القضاء على الجهل والتخلف والتبعية التي تعاني منها قارة أفريقيا والذي ورثتها من الحقبة الاستعمارية، متمثلة في العديد من الأوبئة والحروب والفتن. وفي ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية في طبيعة النظام الدولي الجديد، فإن الأمر يستدعي من أفريقيا إعادة بناء اقتصادها بجدية وبخطوات مدروسة، ومما لا شك فيه أنه من دون العمل الأفريقي الذاتي الموحد، لن تكون هناك تنمية أفريقية حقيقية.

- أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الاتحاد الأفريقي في تطور هذه القارة من جوانب عدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية ولما هذا الاتحاد من دور مهم في لعب ذلك.

* - أستاذ محاضر، هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والتجارة زلبن

- مشكلة الدراسة:

من الواضح أنه توجد العديد من التحديات والأخطاء التي تواجه الاتحاد الأفريقي في مسيرته الشاقة وذلك لنهوض بالقارة وتقديمها. ومن هنا يأتي السؤال يقدم هو لماذا وقف الاتحاد الأفريقي عاجزاً أمام التحديات الدولية.

- تقسيمات الدراسة:

سيقسم الباحث هذه الدراسة إلى عدة محاور:

- المحور الأول: التعريف بأفريقيا.
- المحور الثاني: مكانة أفريقيا في النظام الدولي.
- المحور الثالث: الاتحاد الأفريقي ومكانته بين التكتلات الدولية.

المحور الأول: التعريف بأفريقيا:

في البداية وعند التعريف بقارة أفريقيا يجب أن نتكلم عن أبرز ملامح القارة وكذلك عن العلاقات العربية الأفريقية والدور المهم لهذه العلاقات في تقوية القارة ووحدها وصولاً إلى تطور وقيام الاتحاد الأفريقي.

أولاً: ملامح القارة الأفريقية:

أطلق اليونانيون اسم ليبيا على القارة الأفريقية، ولم يعرف لفظ أفريقيا إلا في عهد الرومان، وذلك بعد اكتشاف المنطقة الواقعة بين برقة وموريتانيا، والاسم مشتق من كلمة Aourigha التي تنطق أفاريكا Afarica⁽¹⁾ وهي تسمية أطلقت على البربر سكان ذلك الإقليم.

1- بشير الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، منشورات دار الثقافة العامة، طرابلس، 2006، ص13.

وعلى عكس مزاعم المؤرخين الأوروبيين بأن أفريقيا قارة مظلمة، وأنها بلا تاريخ، فإن القارة الأفريقية شهدت كشف حفريات الإنسان الأول، وشهدت قيام حضارات قديمة بينما كانت أوروبا تحيا في عصر الفوضى، فالحضارة المصرية العريقة التي كانت من أقدم الحضارات الإنسانية هي حضارة أفريقية كان لها اتصالها ببلاد (بونت) في الصومال، كما كانت لها انعكاساتها الحضارية في حضارة (كوش ونباتا) في السودان وحضارة (أكسوم) في الحبشة وفي حضارات بلاد غرب أفريقيا التي عرفت أشغال الحديد في فترة مبكرة وفي أقصى جنوب القارة شهدت أفريقيا حضارة زيمبابوي التي لا تزال أطلالها شاهداً على مجد قديم⁽¹⁾.

تمتد القارة الأفريقية من المحيط الأطلسي غرباً، إلى البحر الأحمر شرقاً، ومن المحيط الهندي والأطلسي جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً. ومن حيث المساحة تعد ثاني القارات مساحة بعد آسيا، إذ تزيد مساحتها الكلية على (ثلاثين مليوناً) كيلومتر مربع، وتشكل (22%) من مساحة اليابس. وهي في أقصى اتساعها من الشرق إلى الغرب تبلغ (7200) كيلومتر مربع، كما يبلغ طولها من أقصى امتداد شمالي لها إلى أقصى جنوبها (8000) كيلومتر مربع، وبها حوالي (80%) من مساحة الوطن العربي ويتكون سطح القارة الأفريقية من مجموعة من الهضاب تفصلها الأحواض عن بعضها، فالصفة الهضبية أهم ما يميز القارة من ناحية التضاريس ذلك أن ثلثي مساحة القارة يزيد ارتفاعه على (400) متر، غير أن الهضاب أكثر اتساعاً في جنوبها عنها في شمالها⁽²⁾.

1- عبدالله عبدالرازق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص32.

2- محمد عبدالغني سعودي، أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص72.

أما مناخها فتسوده الظروف المدارية ودون المدارية بسبب موقعها الفلكي، ولا تظهر الظروف المعتدلة والمائلة إلى الاعتدال إلا في مواقع محدودة وفي المستويات المرتفعة، إذ يمتد ثلثي مساحة القارة بين المدارين؟ كما تميزت القارة الأفريقية بأنها ظلت ظاهرة على السطح منذ ما يقرب من (250) مليون سنة. ويبلغ عدد سكانها حوالي (600) مليون وثلثي سكانها من العرب الذين تربطهم روابط تاريخية وثقافية مشتركة.

كما تشير الإحصائيات المعلنة والمتوفرة إلى أن القارة الأفريقية تتمتع بإمكانيات مادية كثيرة متمثلة في مواردها الطبيعية الهائلة، فهي القارة البكر، ونظراً لأهميتها الاقتصادية والسياسية فهي موقع للتنافس بين الدول الكبرى في العالم، وتتمثل هذه الموارد في:

- الثروات المعدنية:

تمتلك القارة من الثروات المعدنية حسب الإحصائيات العالمية على:

- 97% من احتياطي العالم من معدن الكروم.
- 64% من احتياطي العالم من معدن الذهب.
- 50% من احتياطي العالم من معدن المنجنيز.
- 14% من احتياطي العالم من معدن النحاس.
- 20% من احتياطي العالم من معدن اليورانيوم.
- 31% من احتياطي العالم من معدن الفوسفات.
- 86% من احتياطي العالم من معدن الكوبالت⁽¹⁾.

عدا عن احتياطيات الزنك والنيكل والرصاص والماس الهائلة.

1- محمد عبدالغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2008، ص52.

- الموارد الغابية:

أفريقيا غنية بمواردها الغابية، فالغابات تغطي حوالي خمس مساحة القارة، وبذلك تكون مورداً لا يستهان به في توفير موارد قيمة للخشب لنمو الكثير من أنواع الأشجار ذات الأخشاب الثمينة، فضلاً عن أهميتها في حماية بعض المناطق الزراعية، بكسر حدة الرياح فيها، ومساعدتها في تثبيت الكثبان الرملية المتحركة، وفي توفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة إذا أحسن استغلالها.

- الموارد المائية:

تمتلك القارة حوالي (40%) من مساقط المياه الطبيعية في العالم، سواء من النهار أو البحيرات، التي تمكنها من توفير القوى الكهربائية اللازمة للصناعة، كما بها أطول أنهار العالم وهو نهر النيل، وتعد هذه الأنهار مصدراً مهماً من مصادر الحصول على الطاقة الرخيصة.

- المحاصيل الزراعية:

تنتج أفريقيا العديد من المحاصيل الزراعية مثل: الكاكاو، البن، الفول السوداني، زيت النخيل، السبال، زيت الزيتون، المطاط إضافة إلى العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى.

- الثروة الحيوانية:

القارة غنية بحيوانات الرعي من أغنام وأبل وماعز وجاموس وغيرها من حيوانات المراعي الأخرى، وترجع القيمة الاقتصادية لهذه الثروة لما توفره من جلود وأصواف، ومن الناحية الغذائية لما توفره من لحوم والأبان ومنتجاتها.

- الثروة السمكية:

نظراً لكثرة المجاري المائية والبحيرات فالقارة غنية بمواردها السمكية حيث تعد أنهارها وبحيراتها مسرحاً لأنواع متعددة من الأسماك، كما أن إمكانيات تكاثرها

قرب سواحلها متوفرة لوجود رصيف قاري يوفر الغذاء للأسماك ومن ثم يسهم في تكاثرها.

يتضح مما سبق مدى عظمي إمكانيات القارة الطبيعية، ورغم ذلك فإن أغلب دولها تعاني من الضائقة الاقتصادية حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزائها، خاصة جنوب الصحراء، فضلاً عن تعرض أجزاء واسعة من القرن الأفريقي والساحل، وبعض الجنوب الأفريقي لموجات من الجفاف والمجاعات⁽¹⁾.

ثانياً: العلاقات العربية الأفريقية:

هناك ميراً تاريخياً للعلاقات العربية الأفريقية بنيت عليه العلاقات بين الطرفين قديماً وحديثاً، فمنذ زمن بعيد تفاعلت العناصر البشرية في جزيرة العرب (الساميون) وأفريقيا (الحاميون) قبل الإسلام وبعده، وامتزجت دماء هذه العناصر بصورة يصعب معها في كثير من الأحيان التمييز بين ما هو سامي وما هو حامي، كما أن التراث الثقافي لكثير من الشعوب الأفريقية غير الناطقة بالعربية يرجع أصلها إلى الشرق بوجه عام، وإلى الجزيرة العربية بوجه خاص، مثل حكام غانا والهوسا والغولاني وغيرها⁽²⁾.

وفي العصر الإسلامي ارتبطت القارة الأفريقية ارتباطاً شديداً بالعرب والإسلام، فكما يقول أبناء القرن الأفريقي فإن أول هجرة للمسلمين كانت إلى بلادهم، وليست إلى المدينة المنورة، وأنهم عرفوا الإسلام قبل أن يعرفه الكثير من العرب، كما انفتحت القارة الأفريقية أمام المد العربي الإسلامي، نظراً لتفوقهم السياسي والحضاري والديني والثقافي، مثلما حدث في آسيا وأوروبا، أضف إلى أن أفريقيا كانت ملاذاً آمناً للهجرات العربية في أعقاب الصراعات السياسية بين الدول العربية المتعاقبة من أمويين وعباسيين وغيرهم، فضلاً عن أنها كانت مهجراً معروفاً قبل

1- محمد عبدالغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص53.

2 سلامة محي الدين على ، مستقبل العلاقات العربية الإفريقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2007.

الإسلام وعرف العرب طريقهم إلى أفريقيا عبر مسالك ودروب عدة منها طريق نهر النيل عبر مصر، وطريق الساحل الشمالي إلى المغرب، وطريق الساحل الغربي من المغرب إلى السنغال، وطريق أخرى عبر الصحراء الكبرى تربط مصر بالسودان وبحيرة تشاد، وبين ليبيا وتشاد، وبين كل من تونس والجزائر وبلاد غرب أفريقيا، وساعد على اتجاه العرب إلى جنوب السودان أنها كانت (أرض الذهب) فضلاً عن وجود منتجات البيئة الاستوائية، وشبه الاستوائية من صمغ وريش نعام وبيض وجلود وعاج، كذلك توفرت لمنطقة شمال الصحراء موارد هامة دفعتها مقابل منتجات السودان لا سيما (المدح) الذي لعب دوراً هاماً في ربط شمال القارة بجنوبها ومن ثم انتقال التجارة إلى أوروبا في الوقت الذي أخفق فيه كل من القرطاجنيين والرومان في نقل تجارة جنوب القارة⁽¹⁾.

مما تقدم يتضح أن التطورات الجارية على المستوى العالمي، بما فرضته من اعتبارات للأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية في السياسات الدولية، إمكانيات أو بالأحرى ضرورات لتعميق التواصل الاقتصادي والسياسي بين المنطقة العربية وأفريقيا وذلك لأسباب جغرافية وديمغرافية، فكما ذكر سابقاً فإن (80%) من مساحة العالم العربي تقع في أفريقيا، ونحو ثلثي سكان الوطن العربي هم أفارقة، وأكثر من نصف سكان أفريقيا من المسلمين، أي أنها القارة الوحيدة في العالم التي يتكون غالبية سكانها من المسلمين.

وعليه فيجب أن تكون العلاقة بين الدول العربية والأفريقية ركيزة للهجرة والتكامل الاقتصادي، وإن تكون كل من الدول العربية والأفريقية بمثابة عمق استراتيجي يدعم كل منهما الآخر⁽²⁾.

1- سالم حسين البرقاوي، العلاقات العربية الأفريقية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2006، ص46.

2- سالم حسين البرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص47.

ثالثاً: تطور الاتحاد الأفريقي:

في سياق مواجهة المتغيرات الدولية والأحداث والتطورات المتلاحقة في العالم التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين حيث ظهرت تحديات جديدة على الساحة الدولية فرضت على أفريقيا إعادة النظر في آلية العمل الأفريقي المشترك والبحث عن استراتيجية أفريقية متكاملة لمواجهة تحديات المستقبل، لذلك جاء التحول المتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الاتحاد الأفريقي، يأتي هذا كمؤشر على رغبة القادة والشعوب الأفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية، لنقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب والجوع والفقر إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن والاكتفاء، وذلك بالاستفادة من الخبرات المتوفرة في أراضيها⁽¹⁾.

إن المتبع لتاريخ القارة الأفريقية يلاحظ أن مسيرة الوحدة الأفريقية كانت شاقة وطويلة ومضنية، وشهدت القارة في إطارها عدة تحركات تاريخية وفكرية وسياسية بعد أن هجرها عنوة ملايين من أبنائها. فقد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فكرة الوحدة الأفريقية تتبلور في إطار ما أطلق عليه (الجامعة الأفريقية) وبدأت حركة الوحدة الأفريقية تنمو من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة الأفريقية سنة (1900م) بلندن، وقد تلى ذلك العديد من المؤتمرات لعل من أهمها وأبرزها مؤتمر باريس سنة 1919م، لندن وبروكسل سنة 1921م، لندن ولشبونة سنة 1923م، نيويورك سنة 1927م، ومانشستر سنة 1945م. ويعتبر مؤتمر مانشستر البداية الفعلية والفاعلة في مسيرة الوحدة الأفريقية خاصة أنه

1- أحمد الرشيد، البناء المؤسسي للاتحاد الأفريقي، ندوة الاتحاد الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006، ص9.

جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية مفعماً بمشاعر الأفارقة ضد التفرة العنصرية، وفي محاولة للتجمع من أجل الصالح الأفريقي. وقد طرحت في ذلك الوقت عدة أفكار عظيمة عن طريق الوحدة الأفريقية، وتحرير الإنسان الأفريقي وهو الأمر الذي نظر إليه بمقياس ذلك الوقت على أنه نوع من الخيال.

ثم جاء بعد ذلك الزعيم (نكروما) ليلعن عن رغبته في إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية ودعا إلى عقد مؤتمر في أكرا سنة 1958م. شاركت فيه جميع الدول الأفريقية المستقلة في ذلك الوقت بما فيها الدول العربية، حيث كان نكروما يؤكد على أن الشمال الأفريقي يمثل جزءاً مهماً من أفريقيا. أي أن العالم العربي هو امتداد للقارة الأفريقية فهو جزء لا يتجزأ من أفريقيا.

لكن نتيجة للصراعات والانقسامات والحروب، كل ذلك وقف حائلاً دون تحقيق ذلك.

وكان الحل الوسط هو إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في سنة 1963م. وهذا ظلت أفريقيا طوال سنوات الحرب الباردة عرضه للتهميش والاستغلال من قبل قوى وأطراف أجنبية، وظلت الوحدة الأفريقية مجرد منبر سياسي فقط⁽¹⁾.

وبعد المسيرة الشاقة والجهود المضنية، كانت أفريقيا على موعد مع مطلع القرن الحادي والعشرين مع تحقيق الحلم فبعد مرور مئة سنة على مؤتمر لندن، أعلن في لومي عن قيام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ثم انعقدت الدورة الاستثنائية (الرابعة) للقمة الأفريقية في مدينة (سرت) في 9-9-1999م. وصدر ما عرف بإعلان (سرت) حيث نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الأفريقي وتم اعتماد القانون

1- طاهر جاسم محمد، دراسات تاريخية في العلاقات الأفريقية، دار الشموع، الإسكندرية، 2008، ص76.

التأسيسي رسمياً في 11 يوليو سنة 2000. خاصة بعد أن وقعت عليه نحو (27) دولة.

وقد رحبت كل الدول والاتحادات بقيام هذا الاتحاد العملاق، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً باسم الاتحاد الأوروبي يؤيد قيام الاتحاد الأفريقي الجديد، كما أصدرت بريطانيا وفرنسا والصين وأمريكا كدول بيانات ترحب بقيام هذا الاتحاد. ولقد جاء الاتحاد الأفريقي منسجماً مع التوجه العالمي الذي بدأ يتشكل في فضاءات مثل الاتحاد الأوروبي والناftا واتحاد دول أمريكا الجنوبية واتحاد دول الباسفيك والكاربيبي والآسيان.

إن هذه الفضاءات تعمل على تأمين حياة أفضل لشعوبها وهذا هو الذي يتطلع إليه الاتحاد الأفريقي⁽¹⁾.

وإن الأجيال الأفريقية المعاصرة تحظى الآن بفرصة نادرة ستمكنها من إعادة صياغة وضع القارة الأفريقية من جديد كقارة موحدة، وإنهاء الفقر والتعاسة التي عانت منها القارة لسنين طويلة.

كما يضمن هذا الاتحاد لأبناء القارة استقرار الأمن والسلم الاجتماعي داخل أفريقيا وخلق تنمية ونهوض بالقارة من التخلف إلى التقدم⁽²⁾.

المحور الثاني: مكانة أفريقيا في النظام الدولي:

لقد تأثرت أفريقيا بالتغيرات العالمية سياسية منها واقتصادية، وخلفت تلك التغيرات حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في القارة، مما دفع بعض الباحثين المهتمين بالشؤون الأفريقية بالتنديد بعبارات تعكس القلق المتزايد عن مكانة أفريقيا

1- أحمد علي حجاج، وآخرون، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2002، ص112.

2- كمال أبو الخيرات، مستقبل الاتحاد الأفريقي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2004، ص52.

في الأوضاع العالمية الجديدة، كما تعكس مدى الارتباط بين مستقبل أفريقيا الاقتصادي والسياسي وبين إرادة الدول الرأسمالية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة، ومن هذه العبارات أن أفريقيا تعيش على الهامش داخل الجماعة الدولية، كما استقبلت أفريقيا المتغيرات الجديدة.

في العالم وهي أشد رهبة وتوجساً خاصة فيما يتعلق باقتصادها ولتحديد مكانه أفريقيا من النظام العالمي في الوضع الراهن وسوف نتناول هذا المحور من جانب الوضع الاقتصادي والديون الخارجية للقادة والمساعدات والتنمية⁽¹⁾.

أولاً: الوضع الاقتصادي:

يمكن تحديد الوضع الاقتصادي الراهن لأفريقيا من خلال مستوي الدخل والنتائج والمحلي والقطاع السلعي والخدمي.

مستوي الدخل:

- تبلغ نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (370) دولار للفرد في السنة في جنوب الصحراء الأفريقية حوالي (59%)، بينما تبلغ تلك النسبة في الدول النامية ككل حوالي (51%) وذلك حسب التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2008م فإن عدد الدول الأفريقية منخفضة الدخل للفرد هي (35%) دولة من إجمالي (57) دولة في العالم.

- الناتج المحلي الإجمالي:

بينت بعض الدراسات انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا مقارنة بباي منطقة في العالم النامي إذ بلغ في أفريقيا (2%) خلال الفترة من 1999-2010. ويعكس ذلك مدي التدهور المستمرة في اقتصاديات أفريقيا⁽²⁾.

1- أحمد على حجاج وآخرين، مصدر سبق ذكره، ص113.

2- عبدالرحمن ناجي السعدون، أفريقيا التمويل والتنمية وكثرة البحوث الأفريقية القاهرة 2012 ص46

- الزراعة:

ساهمت الزراعة بنسبة (46%) من مكونات الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، واستوعبت أكثر من نصف العمالة الأفريقية حيث استوعبت (60%) من سكان القادرين على العمل، كما شكلت أهمية خاصة في حصيللة الصادرات لكثير من الدول الأفريقية حيث ساهمت الصادرات ذات المنشأ الزراعي بحوالي (50-60%) من إجمالي صادرات أفريقيا ورغم تلك الزيادات إلا أن الاقتصاد الزراعي في أفريقيا لازال في أقل مستوي الانخفاض إنتاجية العمل واعتماد التكنيك الزراعي في أغلب أقطار أفريقيا المدارية على الاسلوب البدائي، إلي جانب تسيد ظاهرة الغلة الواحدة أو الغلتين في السلع الزراعية المعدة للتصدير، كما تلعب الحروب الأهلية والطقس وعدم الاستقرار السياسي دوره في تذبذب الانتاج.

- الصناعة:

على الرغم من حدوث انتعاش في قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا عام 2010، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة (2.3%) مقارنة بالنسبة التي قبلها، إلا أن قطاع الصناعات التحويلية تأثر بمجموعة من الاختناقات الهيكلية تمثلت في عدم توفير مستلزمات الانتاج المستوردة، وارتفاع أسعار الوارد منها، ووجود صعوبات داخلية في توفير مواد الخام المحلية، فضلا عن الحروب الاهلية والنزاعات السياسية في بعض البلدان، وكل هذه الامور وغيرها ساهمت في تدهور الانتاج الصناعي، وفي توقفه في بعض المجالات⁽¹⁾.

- القطاع الخدمي:

وتمثل التجارة على مستوي القارة بنسبة (3%) من تجارة العالم، فضلا عن عدم استقرار حصيلتها، وصادراتها مواد خام تعدينية وزراعية أو بترولية، كما أن

1- عبدالرحمن ناصر سعدون، مصدر سبق ذكره، ص47.

واردتها هي من السلع المصنعة والنصف مصنعة، مع تسيد ظاهر المحصول الواحد أو المحصولين في صادراتها الزراعية.

- الصحة:

انخفاض المستوي الصحي في أغلب دول القارة لتوطن العديد من الامراض التي ساهمت في ارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال، ونشوء اطفال ضعيفي البنية، ومن هذه الامراض الملاريا، الحمي الصفراء، سوء التغذية وغيرها.

- التعليم:

انتشرت الأمية في العديد من دول القارة الافريقية لعدم الالتزام بالتعليم الالزامي إلا في عدو محدود من الدول، أضف إلي دور الاستعمار في التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية، وعدم الاهتمام بالتعليم الفني، وإهمال الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال اللغة الوطنية والتراث الثقافي، فضلا عن نقص الخبرات الفنية اللازمة لتشغيل الاجهزة والمعدات.

يلاحظ ما تقدم مدي تردي الوضع الاقتصادي في أفريقيا، الذي انعكس في تدهور الاداء الاقتصادي سواء في القطاع السلعي أو الخدمي، وانعكست هذه الامور جميعها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، فلم تسجل معدلات مرغوبة ترفع من مستوي معيشة هذه الشعوب⁽¹⁾.

ثانياً: الديون الخارجية:

تزامنت المديونية الخارجية الافريقية مع فترة التغيرات الراهنة التي يشهدها العالم كافة وخاصاً ما تشهده أفريقيا، ولأسباب داخلية وخارجية تراكمت الديون الخارجية بصورة مضطربة وبمعدلات عالية، والتراكمات في الديون مصدرها

1- عبدالرحمن ناصر السعدون، مصدر سبق ذكره، ص48.

الاقراض من المؤسساتين المالىتين صندوق النقد والبنك الدوليين المرتبطة ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وتحويل التنمية، وهذا يعني أن هذه الديون رسمية أي لا يمكن إعادة جدولتها إلا عن طريق الدول الدائنة وبتوصية من المؤسساتين الدوليين صندوق النقد والبنك الدولي، الامر الذي أعطاهما دوراً هاماً للتدخل في شؤون أفريقيا.

واشتغلت الدول الدائنة هذه الازمة وتلاعبت بورقة المديونية بقيام شركات النفط العاملة في أفريقيا بالحصول على النفط بأسعار خاصة لا علاقة بها بحركة سوق النفط العالمية وذهاب معظم دخل النفط لسداد ديون هذه الدول، ناهيك عن أن ثروات هذه الدول أصبحت مرهونة حتي سنوات بعيدة⁽¹⁾.

وتركزت الديون بوجه خاص في جنوب الصحراء حيث احتلت المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية، كما سببت أزمات اقتصادية حادة لتلك الدول فضلا عن أنها عمقت من اعتماد أفريقيا على الخارج خاصة في ظل حاجتها للعملة الاجنبية⁽²⁾.

ثالثاً: مساعدات التنمية وتهميش الدول الرأسمالية الكبرى لأفريقيا:

اشتدت المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي كشرط أساسي لتقديم المساعدات وأن أفريقيا تعاني من مشاكل سياسية وصراعات جعلت من عوائد تلك المساعدات قليلة، أحيانا بدون عوائد، وترتب على ذلك تضائل الاستثمارات والمساعدات الانمائية في أفريقيا من قبل الدول المانحة مما تقدم يلاحظ أن أفريقيا بعد ما شهدته العالم من تغيرات وفي ظل العولمة، وجدت أفريقيا نفسها في ظل تهميش حقيقي يتمثل في تراجع معدلات النمو، والازمات

2- نادية يوسف ، أزمة المديونية الخارجية في الدول الافريقية ، وكيفية البحوث والدراسات الافريقية القاهرة 2006-ص115.

2- نادية يوسف ، مصدر سبق ذكره ،ص116.

الاقتصادية الحادة، وتبني سياسات اقتصادية تميلها عليها القوي والمؤسسات العالمية ومما زاد من تفاقم وضعها الهامشي أزمة ديونها الخارجية، وتقل أعبائها⁽¹⁾.

المحور الثالث: الاتحاد الأفريقي ومكانته بين التكتلات الدولية:

لقد شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية تطورت عالمية هائلة، تمثلت في ظهور النظام العالمي الجديد وكذلك تفشي سياسية العولمة في كل شي ومن هنا يبدأ دور الاتحاد الأفريقي في أخذ مكانته بين التكتلات الدولية الكبرى رغم ما سوف يواجهه من صعوبات على العديد من الأصعدة ومنها على الصعيد السياسي والاقتصادي والعلمي التكنولوجي.

أولاً: على المستوى السياسي:

أن الاتحاد الأفريقي قوة سياسية كبيرة لا يستهان بها في العالم إذا لعب هذا الاتحاد دوره يجديه أمام السياسات العالمية الأخرى، حيث أن تكامله السياسي يجب في حماية دول الاتحاد واستقلالها ووحدة أراضيها وتعزيز الأمن والاستقرار وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والدفاع عن حقوق دول هذا الاتحاد وقضاياها العادلة في المحافل الدولية، والمحافظة على سيادة دول الاتحاد وحماية أرض دول الاتحاد من الاعتداءات والتدخلات الأجنبية، وللاتحاد الأفريقي دور مهم في النهوض بالقرارة على المستوى السياسي والتعريف بها لأخذ مكانتها الطبيعية أمام الشعوب الأخرى في العالم⁽²⁾.

1- محمد الهادي صالح ، المديونية لمحة عند جذورها وبعض أسبابها ، ندوة الاتحاد الأفريقي ، جامعة القاهرة 2003، ص36.

2- محمود أبو العتتين ، الاتحاد الأفريقي والنظام الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2005، ص

ثانياً: على المستوى الاقتصادي:

أن الاتحاد الأفريقي في هذه المرحلة مطالب بتركيز جهوده على تحقيق الاحتياجات الرئيسية للشعوب القارة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع إليها أبناء القارة، وعلى الاتحاد القضاء على مظاهر التحلف والفقر والجوع، ويجب حل إشكالية الديون وأحداث تنمية للموارد البشرية الموجودة بالقارة والتقليل في نسبة البطالة، وكذلك القضاء على الامراض والأوبئة وتحسين مستوي الدخل لأبناء القارة.

ثالثاً: على المستوى العلمي والتكنولوجي:

لقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ثورة في عالم المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات، فضلاً عن تطورات متقدمة في علوم الهندسة الوراثية، جعلت مما كان أحلاماً وخيالاً واقعاً ملموساً، ومن هنا يجب على الاتحاد الأفريقي الاخذ بهذه التطورات الهائلة في المجالات كافة والعمل بها ونشرها بين أبناء القارة في المدارس والجامعات لفرض تطور القارة والنهوض بها مما تشهده من تخلف وتأخر عن بقية القارات⁽¹⁾.

الخاتمة:

الوقائع أن نهضة الاقتصاد الأفريقي وتنشيط التجارة والاستثمارات بين دول الاتحاد الأفريقي، لن يأتي أبداً من الخارج من خلال الاعتماد على المعونات والقرص التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة ولا مؤسساتها الدولية، فمن هذا المنطق بدأت دول الاتحاد تعي أهمية أن يكون لها تكتلها الاقتصادي المتكامل لمواجهة التكتلات العملاقة لتغطية احتياجاتها الصناعية والانتاجية والغذائية، فضلاً عن الخدمية والتكنولوجية.

1- فرج عبدالفتاح فرج ، الاقتصاد الأفريقي من التكامل الاقليمي إلي العولمة ، دار النهضة العربية القاهرة 2006، ص 73.

لذا جاء هذا الإتحاد الأفريقي ليحقق لأفريقيا قوتها ووحدتها، ويعزز بناء مستقبلها في ظل التكتلات والتجمعات التي يشهدها العالم اليوم. كما يحقق لأفريقيا الأنسياب البشري والطبيعي لتبادل المنافع والمشاركة في صنع التنمية واستثمار الإمكانيات المتاحة بين دول القارة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- 1- بشير الكوت، الوحدة الافريقية في القرن العشرين، دار الثقافة العامة، طرابلس 2006
- 2- عبدالله عبدالرزاق ابراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 2007.
- 3- محمد عبدالغني سعودي ن أفريقيا، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، 2008.
- 4- طاهر جاسم محمد، دراسات تاريخية في العلاقات الأفريقية، دار الشموع، الإسكندرية، 2008.
- 5- أحمد على حجاج وأخرون، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية، ومركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2002.
- 6- كمال أبو الخيرات، مستقبل الاتحاد الافريقي، دار الثقافة للنشر القاهرة، 2004.
- 7- عبدالرحمن ناصر السعدون، أفريقيا التمويل والتنمية، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة 2012.
- 8- نادية يوسف، أزمة المديونية الخارجية في الدول الافريقية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2008.
- 9- محمود أبو العينين، الاتحاد الافريقي والنظام الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 2005.
- 10- فرج عبدالفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي من التكامل الاقليمي إلي العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 11- سالم حسين البرقاوي، العلاقات العربية الافريقية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008.

ثانياً: الندوات:

- 1- أحمد الرشيدى، البناء المؤسسي للاتحاد الأفريقي، ندوة الاتحاد الأفريقي جامعة القاهرة، 2006.
- 2- محمد الهادي صالح، المديونية لمحمة عن جذورها وبعض أسبابها، ندوة الاتحاد الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006.